

رؤية إستعادة النشاط الاقتصادي

لمحافظة عدن

مصفوفة تحليل الواقع الاقتصادي لمدينة عدن

مقدمة:

تحتل مدينة عدن أهمية كبيرة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي نظراً للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به، فقد كانت مدينة عدن وما تزال محط أطماع القوى العالمية لأهميتها كموقع استراتيجي عسكري وتجاري من خلال ميناءها الأهم بين ثلاثة موانئ عالمية، ولذلك تعرضت مدينة عدن تاريخياً للكثير من الهجمات العسكرية ولفترات استعمارية طويلة جداً، فبرغم التغيرات والتحولات العالمية التي استفادت منها كثير من الدول إلا أن عدن ما تزال بحاجة ماسة إلى قيادة وطنية تمتلك الإرادة والإدارة الكفؤة والنزاهة لتنقل هذه المدينة إلى المستوى الذي يليق بمكانتها التاريخية وموقعها الاقتصادي والحيوي.

إن عدن كغيرها من مدن الجمهورية اليمنية تتعرض لتداعيات وآثار الحرب الدائرة منذ العام ٢٠١٤، فعلى الرغم من سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً على المدينة في العام ٢٠١٥ إلا أن شيئاً لم يتغير، وتأثرت سلباً الحركة التجارية والصناعية والاستثمار بشكل عام.

ولذلك كله سعى مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي لإعداد دراسة اقتصادية خاصة بمدينة عدن يمكن من خلالها تقديم رؤية اقتصادية وتحديد المقومات والفرص المتاحة والتحديات القائمة ومن ثم ترجمتها في مصفوفة اقتصادية تتضمن أهم الأولويات العاجلة والمتوسطة وبعيدة المدى، وتتكون من أربعة محاور هي ١- الاستقرار الأمني ٢- التنمية والنشاط الاقتصادي ٣- الخدمات العامة والبنية التحتية ٤- التطوير الحكومي والعمل الإداري.

مصفوفة تحليل الواقع الاقتصادي لمدينة عدن

أولاً: مجال الاستقرار الأمني

النتائج المرجوة	المعنيين بالتنفيذ	المدى	الأولويات	التحديات القائمة	الفرص المتاحة
<p>١- عودة الدولة وتحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي في المدينة واليمن بشكل عام.</p> <p>٢- رفع الروح المعنوية وتحقيق مكاسب في الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية.</p> <p>٣- تحسن الجانب الاستثماري وارتفاع مستوى الثقة بالدولة.</p>	التحالف العربي والجهات الحكومية ذات العلاقة	عاجل	١- ضرورة تصحيح العلاقة مع التحالف العربي.	١- تعثر الاتفاق ما بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي.	١- مؤشر اتجاه التسويات المستقبلية نحو الحلول السلمية وطاولة المفاوضات (اتفاق الرياض) .
	التحالف العربي والجهات الحكومية ذات العلاقة	عاجل	٢- ضرورة الإسراع في تنفيذ اتفاق الرياض.	٢- الأطماع الإقليمية والدولية في مدينة عدن.	٢- توفر بيئة استثمارية ملائمة من خلال التحسن في مجال الاستقرار الأمني في حال تم الاتفاق على تكوين الحكومة ما بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي.
	التحالف العربي والجهات الحكومية ذات العلاقة	عاجل	٣- عودة الحكومة المتفق عليها وممارسة كافة مهامها من داخل العاصمة المؤقتة عدن.	٣- ضعف أداء الرئاسة والحكومة الشرعية.	٣- تتمتع مدينة عدن بموقع استراتيجي عسكري واقتصادي يمكنها في حال انتهت الحرب من التفاوض مع العديد من الجهات التمويلية المحلية والإقليمية والدولية.
	الحكومة المركزية		٤- تحقيق مكاسب متمثلة في الاستقرار السياسي.		٤- تأتي التحولات الاقتصادية العالمية في صالح ميناء عدن.
	السلطة المحلية والحكومة المركزية	عاجل	٥- فتح صفحة جديدة بين أبناء عدن بمختلف توجهاتهم ورفع شعار (عاجل عدن أولاً) .		
	السلطة المحلية والأجهزة الأمنية	عاجل	٦- تمكين الكوادر الكفوة والمخلصة.		
	السلطة المحلية والحكومة المركزية	عاجل إلى متوسط	٧- ضرورة تقديم عدن كنموذج إيجابي في حل الخلافات.		

ثانياً: مجال التنمية والنشاط الاقتصادي

الفرص المتاحة	التحديات القائمة	الأولويات	المدى	المعنيين بالتنفيذ	النتائج المرجوة
<p>١- الاستثمار في المنطقة الحرة عدن وفق مخطط تحول بموجبه إلى موقع استراتيجي للتجارة الدولية (تتعزز الفرصة بوجود مؤسسة موانئ خليج عدن والمنطقة الحرة إلى القرب من خطوط الملاحة الدولية وبيرووس أموال مجموعات اقتصادية وتجارية مقيمة بمدينة عدن وبالعلاقاتها بنظرائها في العالم).</p>	<p>١- التهيئة للبنية الأساسية لمدينة عدن ومنشأتها الاقتصادية الحيوية.</p> <p>٢- التجديد في طرق الإدارة والتنظيم.</p> <p>٣- توفير التشريع والقانون اللازمين والتنفيذ المباشر.</p> <p>٤- التصدي للفرصة البحرية على السفن العابرة في المياه الدولية لليمن.</p>	<p>١- التوجه نحو تحويل المنطقة الحرة وموانئ خليج عدن إلى شركة تساهمية باكتتاب الجمهور في التمويل على أن يحظى القطاع الخاص بالنسبة الأكبر في رأس مال الشركة تليه الحكومة.</p> <p>٢- فتح المجال للاستثمار الأجنبي بالمنطقة الحرة، والاتفاق لإدارة المنطقة الحرة مع شركات عالمية مشهود لها في الإدارة، مع توسيع مساحة المنطقة الحرة بعدن لتشمل المناطق الصناعية في مدينة عدن والمناطق الصناعية المزمع إنشائها في محافظتي لحج وأبين وكذا المقترح إنشائها في باب المندب.</p> <p>٣- رسم وتطبيق سياسة ضريبية خاصة للمنطقة الحرة تشمل حزم ومزيج ملائم من الضرائب والرسوم والحوافز لغرض تحفيز النشاط الاقتصادي للمنطقة الحرة.</p>	عاجل	<p>مجلس الوزراء</p> <p>الغرفة التجارية والصناعية</p> <p>بعدن</p> <p>مؤسسة موانئ خليج عدن والمنطقة الحرة عدن.</p>	<p>تمكين عدن ومينائها من احتلال الموقع العالمي المناسب في تقديم خدمات التجارة البحرية، تطوير اقتصاد عدن بما يتناسب مع ما يسمى اقتصاد مدن الموانئ وتحسين حياة السكان بعدن والمناطق المجاورة لها لينعكس على زيادة الدخل ومستوى المعيشة.</p>
<p>٢- استفادة الدولة من القطاع الخاص وهي بصدد توسيع النشاط الاقتصادي لمدينة عدن ولمرافقها الاقتصادية الحيوية (تتعزز الفرصة بالامتيازات والإعفاءات الضريبية للقطاع الخاص).</p>	<p>إقناع القطاع الخاص بالإدارة الحكومية وذلك عن طريق التحول إلى مفهوم الإدارة الرشيدة وتطوير البنية التحتية والاساسية لمدينة عدن التي تخدم المنطقة الحرة، مثل الجسور والطرق الداخلية الموصلة الى المنطقة.</p>	<p>١- تشجيع الشركات المحلية للاستثمار في المناطق الصناعية للمنطقة الحرة لإنشاء مصانع إنتاج سلع الصناعات التحويلية التي اكتسبوا فيها تجربة ومهارة وذلك من أجل التصدير، ومنح الأولوية للشركات التي تمارس التصدير.</p> <p>٢- تحفيز الاستثمار في إنشاء مصانع للإسمنت لتصدير هذا المنتج الذي يحظى بطلب عالمي وتشجيع الشركات العربية والأجنبية للاستثمار بالمنطقة الحرة عدن بإنشاء مصانع ومعامل تحديداً الشركات التي قد تحصل على فرص اقتصادية أفضل عبر الإنتاج بعدن والتصدير من مينائها إلى أفريقيا وجنوب وشرق آسيا وأوروبا وأمريكا مع مراعاة التنوع في جنسيات تلك الشركات.</p>	عاجل	<p>الغرفة التجارية والصناعية</p> <p>عدن،</p> <p>إدارة المنطقة الحرة بعدن والشركات الأكثر تعاملًا مع المنطقة الحرة .عدن.</p>	<p>جذب مصادر التمويل المحلية والأجنبية لمنشآت عدن على ضوء التنظيم القانوني والاقتصادي لكل منشأة، زيادة الإنتاج المعد للتصدير من قبل المنشآت الكائنة ضمن المنطقة الاقتصادية لمدينة عدن، مثل مصنع الاسمنت بمحافظة أبين. وزيادة دخل مدينة عدن واليمن بالعملة الأجنبية.</p>
<p>٣- الحصول على مكاسب تجارية مقبولة من تصدير المنتجات المحلية المشهورة عالمياً عبر المنطقة الحرة مثل البن، العسل، العنب والزبيب (تتعزز الفرصة بوجود أسواق عالمية يرتفع فيها الطلب على</p>	<p>١- تحديث أساليب وطرق زراعة المنتجات المذكورة لزيادة الإنتاجية بفعالية وكفاءة.</p> <p>٢- التسويق الدولي وفق الطرق الحديثة.</p>	<p>١- نشر الوعي بين المزارعين عن الدخل المرتفع من زراعة المنتجات المعدة للتصدير كي يتم تسخير مساحات أكبر لزراعتها والتقليص من مزارع أخرى.</p> <p>٢- تقديم الدعم المادي والإرشاد الزراعي للمزارعين وتدريبهم على الزراعة.</p> <p>٣- تخصيص معامل ومصانع بالمنطقة الحرة يُورد إليها المنتج الزراعي المحلي ليتم لاحقاً تجهيزه ليكون سلعة للتصدير.</p>	متوسط	<p>وزارة الزراعة والهيئة العامة للبحوث الزراعية وفروعها في المحافظات</p>	<p>تمكين مجموعة من المنتجات المحلية لتكون ضمن المنتجات الاستراتيجية في التصدير.</p>

					المنتجات المذكورة وغيرها).
	وزارة الثروة السلمكية وفروعها في المحافظات ،هيئة المصايد الوطنية .و المستثمرون والصيادون.	متوسط	١-استخدام الطرق الاقتصادية في صيد الاسماك غير الضارة بالبيئة البحرية، وزيادة الاستثمار في مزارع الأسماك ، وإنشاء مصانع لإنتاج التونة من أجل التصدير . ٢-تطوير مهارات الصيادين الحاليين ، وتوجيه خريجي الثانوية العامة في المحافظات والمناطق الساحلية والجزر لأداء الخدمة العامة في مجال الصيد وحماية البيئة البحرية ، وتوجيه خريجي الجامعات للعمل في تسويق وتجارة الأسماك بالداخل ومع الخارج. ٣-تشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة في أنشطة الصيد، وتوفير التمويل المصرفي. ٤-دعم الصيادين في الجزر اليمنية بوسائل الصيد الحديثة، وتطوير موانئ ومرافئ الصيد في المناطق والجزر الوفيرة بالأسماك .	عدم التمكن من تطوير النشاط الاقتصادي في المنشآت السلمكية وتحديثها لتقوم بالإنتاج والتصدير وفقاً للمواصفات العالمية.	٤-إمكانية الحصول على عائد مقبول من الاستثمار في إنتاج وتصدير المصنوعات السلمكية (تتعزز الفرصة بواسطة المخزون الكبير من الأسماك وتنوعها والطلب الخارجي عليها بما فيها الاصناف المميزة من التونة والشروخ والجمبري والحبار).
رفع الطاقة الإنتاجية لتكرير النفط بالمصفاةين الحالية والمستحدثة ، رفع الطاقة الإنتاجية لميناء الزيت، زيادة طول أرصعة الموانئ ، تعميق مراسي السفن وبناء ورشة هندسية للمصفاة بمواصفات حديثة يمكن تسخيرها لصالح المصفاة القائمة.	مجلس الوزراء، شركات إنتاج النفط وإدارة مصافي عدن.	عاجل إلى متوسط	١-تغطية حاجة السوق من تكرير النفط وتقديم خدمة التكرير لطالبيها الدوليين. ٢-تقديم خدمات تموين سفن النفط بالوقود على خطوط الملاحة الدولية العابرة لخليج عدن. ٣-الاستثمار في صناعات المنتجات البتروكيماوية ذات الطلب العالمي، وتشغيل العمالة المحلية المتاحة بكافة المهن ضمن النشاط الأساس للمصفاة أو غيرها من الأنشطة.	صعوبة الحصول على التمويل اللازم، وكذا تحديث السياسات الاستثمارية والتسويقية للمنتجات النفطية وتطوير البنية التحتية والإدارة للموانئ المذكورة.	٥-إنشاء مصفاة جديدة بمواصفات حديثة لتكرير النفط بطاقة إنتاجية تغطي طلب السوق المحلية والخارجية (تتعزز الفرصة من الحاجة كذلك إلى بناء خزانات جديدة للنفط الخام ولمشتقاته، تحديث وتطوير ميناء الزيت القائم، توجد ٩ موانئ فرعية متخصصة تتطلب التطوير كما يوجد طلب محلي وخارجي يتزايد على البترول والديزل والمشتقات الأخرى).

ثالثاً: مجال الخدمات العامة والبنية التحتية

الفرص المتاحة	التحديات القائمة	الأولويات	المدى	المعنيين بالتفويض	النتائج المرجوة
١- تمتلك مدينة عدن تاريخ عريق وموقع استراتيجي هام مما يؤهلها لتحقيق قفزة استثمارية في مجال الخدمات.	١- ضرورة توفر الإرادة القوية والإدارة الرشيدة والنزاهة. ٢- صعوبة توفير التمويل اللازم.	١- إعداد خطة استراتيجية مزممة تتناسب مع طبيعة الاستثمار الخدمي في مدينة عدن. ٢- إعداد دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية المستهدفة وتقديم الحوافز الاستثمارية الملائمة لبيئة المنافسة. ٣- جذب رؤوس أموال محلية وإقليمية وأجنبية. ٤- ضرورة بناء وخلق الثقة لدى المستثمرين من خلال تمكين الكفاءات، وكذا تحديث طرق وأساليب التمويل كإنشاء صناديق الاستثمار.	عاجل	الحكومة المركزية السلطة المحلية	١- استعادة المكانة التاريخية المستحقة لمدينة عدن. ٢- انتعاش الاستثمار في الخدمات بمختلف المجالات.
٢- الاستثمار في إنشاء شركة طيران وطنية للنقل الدولي مقيمة بعدن تنطلق منها الرحلات وتبات فيها الطائرات. (تتغرز الفرصة من حاجة اليمن إلى التوسع في النقل الجوي وعدم كفاية الموجود منها بالوقت الحاضر)	١- طبيعة سوق الطيران الاحتكاري في اليمن. ٢- يتطلب ذلك حدوث نقلة استثمارية واضحة ومتعددة المجالات في مدينة عدن واليمن بشكل عام. ٣- ضرورة تطوير مطار عدن والمطارات الأخرى.	١- تحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي على القيام بالاستثمار وفقاً لنظام الشركة التساهمية الدولية. ٢- منح تراخيص تشييد مكاتب لشركات طيران محلية وأجنبية واعتماد المنافسة السعرية بين شركات الطيران العاملة في مطار عدن الدولي. ٣- تأجير المطارات المحلية للقطاع الخاص المحلي والأجنبي وفقاً للتجارب والأنظمة المتعارف عليها عالمياً.	متوسط إلى بعيد	الحكومة المركزية السلطة المحلية	١- رفع عدد المسافرين عبر مطار عدن الدولي القادمين والمغادرين والعابرين. ٢- زيادة كمية الشحن للبضائع المغادرة والقادمة والعبارة ترانزيت وتشغيل كامل مساحة ومدرجات مطار عدن الدولي.
٣- تكثيف الاستثمار السياحي في الخدمات وإقامة المنشآت السياحية (تتغرز الفرصة بالمعالم الأثرية والسياحية بالمدينة وبقدرتها في توطين أغلب أنواع الاستثمار السياحي).	١- وقف التبعديت على المواقع السياحية والتخلص من التبعديت القائمة. ٢- ضرورة وجود الترويج السياحي الموائم على المستويين المحلي والعالمي. ٣- صعوبة توفير التمويل اللازم لمنظومة الاستثمار السياحي التي يجب أن تتوفر بشكل شبه متوازي.	١- إعداد دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية السياحية وتقديمها مجاناً للمستثمرين مع ما يلزم من حوافز استثمارية. ٢- إعداد دليل سياحي لمدينة عدن، واعتماد أسلوب دعوة السائحين بداية من المقيمين داخل اليمن والمنسبيين لمختلف الشرائح الاجتماعية والمؤسسات الخاصة والعامة، مروراً بالجاليات اليمنية المقيمة في الخارج، وانتهاءً بجذب السائحين من البلدان العربية والأجنبية.	متوسط	السلطة المحلية، فرع وزارة السياحة بعدن، الجاليات اليمنية وفرع وزارة الخارجية بعدن.	١- وضع مدينة عدن في خارطة السياحة العالمية. ٢- استقطاب السائحين من الجاليات اليمنية الموجودة بدول العالم واعدادهم كبيرة.
٤- الاستثمار في التعليم الجامعي والتعليم المتوسط الفني التخصصي (تتغرز الفرصة بتوطين التعليم الجامعي للوافدين	١- عدم تحييد الجانب التعليمي عن المناطقية والحزبية. ٢- عدم توفر البيئة المستقرة والأمنة.	١- ضرورة توفير متطلبات الاستثمار الجامعي. ٢- العمل على تشجيع ورفد التعليم الجامعي الحكومي والخاص. ٣- التركيز على التعليم بالمعاهد العالية والمتوسطة.	متوسط	مجلس الوزراء. وزارة التعليم العالي. جامعة عدن	١- جعل عدن ضمن الدول المستقطبة للطلاب الأجانب لغرض التعليم الجامعي.

<p>٢- إنشاء كليات بمواصفات عالمية تنافسية في تقديم خدمة التعليم الجامعي والتعليم التخصصي</p> <p>٣- تلبية طلب سوق العمل بالخريجين المناسبين لطبيعة العمل بمنظمات الأعمال الخاصة والعامة.</p>			<p>٣- توفير القدرة والامكانيات اللازمة لاستقطاب الدارسين الأجانب.</p>	<p>الأجانب والتركيز على تعليم أبناء البلد في التعليم المهني (التخصصي).</p>
<p>١- وضع مدمك تطوير البنية التحتية للخدمات الصحية .</p> <p>٢- تجهيز مدينة عدن بالمستشفيات والمراكز الصحية والأجهزة والأدوات وغيرها المتعلقة بهما.</p> <p>٣- بروز كوادر طبية، أطباء وصيدلانيين وفنيين مؤهلين تأهيلاً رفيعاً يساير متطلبات العمل بالمستشفيات والمراكز الطبية في المستقبل.</p>	<p>وزارة الصحة نقابة الأطباء في القطاعين العام والخاص</p>	<p>متوسط</p> <p>١- العمل على قيام مستشفيات ومركز صحية اختصاصية في معالجة الأمراض كثيرة الانتشار بالبلد.</p> <p>٢- بناء وتشديد وتجهيز منشآت صحية موجهة لاستقطاب اصحاب الدخل المنخفض عبر أدوات الدعم المناسبة لدى الحكومة.</p> <p>٣- السماح لقطاع التعليم الخاص بإنشاء مدارس الدورات القصيرة جدا لتعليم الملتحقين بمهارات الارشاد الطبي كما مراكز الأمومة والطفولة مثلاً.</p> <p>٤- توجيه الاستثمار الخاص المحلي للرسملة في منشآت طبية وصحية نموذجية يقوم العمل فيها على أساس معايير عالمية.</p>	<p>١- تطمين القطاع الخاص أن الفساد قد ولى وأنه سيخوض فرصاً مربحة - وذلك لكي يستعيد هذا القطاع الثقة في الاستثمار بمجال الصحة والتطبيب على نحو واسع،</p> <p>٢- الحرص على التزامن بين جهوزية المنشآت الجديدة وتوفر الكوادر المحلية اللازمة للتشغيل في كافة التخصصات الطبية.</p>	<p>٥- الاستثمار بالقطاع الصحي بعدن) تتعزز الفرصة بوجود فائض طلب يتزايد على الخدمات الطبية المختلفة في ظل عرض محدود من المستشفيات والمراكز الصحية وتجهيزاتها (المختلفة)</p>
<p>١- من شأن الجسر البحري أن يقلص ضغوطات المرور جوار منشآت المنطقة الحرة والصناعية ويسهل عملية النقل والوصول.</p> <p>٢- كبداية لعدن أن تكون صديقة للبيئة في إنتاج الكهرباء.</p> <p>٣- تعزيز أعمال المنشآت دولية النشاط المقيمة بعدن وما يترتب عنه من منافع تتبلور في انخفاض تكلفة المعاملات الاقتصادية مع قطاع العالم الخارجي.</p>	<p>الوزارات المعنية الغرفة الصناعية بعدن. السفارات اليمينية المعتمدة لدى دول العالم.</p>	<p>عاجل</p> <p>١- إنشاء جسر بحري بين منطقة البريقة ومنطقة المعلا, يربط مباشرة بين غرب المدينة وجنوبها.</p> <p>٢- إنشاء محطة توليد الكهرباء عبر بالرياح. وألواح الطاقة الشمسية لتغطية النقص في الكهرباء ومواكبة زيادة الطلب لاحق.</p> <p>٣- الاستثمار في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل يؤدي إلى السهولة والسرعة في الربط بين عدن والعالم ويكون في مستوى متطلبات الاستثمار المستهدف.</p>	<p>١- تعزيز قدرة الملحقيات الاقتصادية بالسفارات اليمينية على التسويق الدولي من أجل تدفق الاستثمار الأجنبي لتوظيفه بالبنى التحتية والأساسية لمدينة عدن.</p> <p>٢- مدى تكيف منتسبي الغرفة الصناعية بعدن على الاتحاد في الاستثمار بشركات المساهمة لتمويل منشآت البنية التحتية والأساسية بعدن والتعاقد مع</p>	<p>٦- الحصول على عائد مجزي في فترات طويلة من الاستثمار في منشآت البنية التحتية والأساسية بمدينة عدن) تتعزز الفرصة بواسطة توفير التمويل بأنظمة التأجير التمويلي والإعلان الحكومي الموثق عن ضمانات للمستثمرين في مجالات مختلفة تحافظ على القيمة الحقيقية لعائد الاستثمار خلال</p>

فترة التأجير (التمويلي).	الحكومة على طرق التأجير التمويلي.			
٧- الاستثمار في إنشاء منطقة سياحية جاذبة على غرار شرم الشيخ.	١- إنشاء فندق خمسة نجوم. مع كافة الملحقات. ٢- إنشاء منتج سياحي مزود بكافة تجهيزات الإقامة وإقامة الفعاليات والمؤتمرات الدولية والمعارض الدولية للمستفيدين المقيمين بـعدن والأجانب . ٣- إقامة منشآت المسابقات الرياضية الدولية والإعلان والتسويق لها في العالم كسباق البخوت مثلاً.	عاجل	الوزارات ذات النشاط المعني بفعاليات المنطقة السياحية. السلطة المحلية	١- تعزيز دخل مدينة عدن من العملات الأجنبية. ٢- تعزيز اسهام عدن في السياحة العربية الاقليمية والدولية. ٣- توفير فرص عمل
٨- استثمار شركات محلية وأجنبية في إعمار ما دمرته الحرب الجارية بعدن وضواحيها) تتعزز الفرصة بانتهاء الحرب سريعاً بناءً على الحساب الاقتصادي في المقارنة بين التكلفة والعائد في الفترات الزمنية المختلفة.	١- أعمار المباني السكنية ومباني المنشآت الخاصة. ٢- أعمار المباني السكنية ومباني المنشآت والمرافق العامة. ٣- أعمار منشآت البنية التحتية والأساسية المرتبطة بكافة صور حياة المجتمع، بالصحة والتعليم والنقل والمواصلات والاتصالات وغيرها.	عاجل ومتوسط	مجلس الوزراء السلطة المحلية بعدن السلطات المحلية في ضواحي عدن / دلنا ابين ولحج.	١- توفير فرص عمل ودخل للعاملين في مجالات الإعمار. ٢- انتعاش اقتصاد عدن وضواحيها. ٣- توفير فرص كثيرة لعمل يقود نحو نجاح الرؤية الاقتصادية لمدينة عدن.
٩- الاستثمار في إنشاء محطة عملاقة لتوليد الكهرباء وإنشاء محطة لإنتاج الماء العذب(تتعزز الفرصة بقرض دولي يعادل تمويل الإنشاء لكل من المحطتين).	١- عدم دفع فواتير الماء والكهرباء من قبل اغلب المشتركين غير التجاريين. ٢- ضعف الحكومة في إلزام المشتركين على تسديد مبالغ استهلاك الماء والكهرباء ٣- مواجهة ضغوطات المنظمات الدولية حول خصخصة	عاجل	مجلس الوزراء السلطة المحلية فرع وزارة الكهرباء والمياه بعدن.	١- القضاء على مشكلة عدم التوفر الكافي من الماء والكهرباء. ٢- القضاء على مشكلة امتناع المشتركين غير التجاريين من تسديد فواتير الماء والكهرباء. ٣- الانتظام في تزويد المشتركين بإمدادات الكهرباء والماء. ٤- التمكن من سداد قيمة القرض الممول لإنشاء محطتي إنتاج الماء العذب والكهرباء، وذلك من خلال دخل المحطتين.

تأسيس مركز مالي مصرفي دولي في مدينة عدن.	الحكومة المركزية، السلطة المحلية	متوسط إلى بعيد	<p>١-فتح فروع لمصارف محلية في مدينة عدن المنطقة الحرة بعدن والسماح بفتح فروع لمصارف أجنبية.</p> <p>٢-إنشاء بورصة للذهب في المنطقة الحرة والعمل على تأسيس سوق للأوراق المالية في مدينة عدن.</p>	١-تخوف رأس المال المصرفي المحلي والإقليمي والدولي من الاستثمار في عدن أو اليمن بشكل عام.	١٠- الاستثمار في المصارف (سواءً مصارف جديدة أو في المصارف الحالية وعلدها ثمانية مصارف حالياً) لغرض تطويرها أو الاستثمار في ظل الاندماج بين المصارف (تتعرز الفرصة بالتوجه العالمي نحو العولمة المالية والمصرفية).
--	----------------------------------	----------------	--	--	--

رابعاً: مجال التطوير الحكومي والعمل الإداري

النتائج المرجوة	المعنيين بالتنفيذ	المدى	الأولويات	التحديات	الفرص
<p>١- كادر متميز يؤدي علمه بكفاءة وفاعلية. تحقيق أداء حكومي وإداري عالي يتلاءم مع الأهداف المرسومة في الخطط الاقتصادية التنموية. خلق انطباع إيجابي لدى الجهات الاستثمارية والمجتمع بشكل عام. تحسن البيئة الاستثمارية في المدينة وجذب رؤوس أموال محلية وأجنبية.</p>	<p>وزارة التخطيط والسلطة المحلية</p> <p>التحالف العربي والجهات الحومية ذات العلاقة</p> <p>الحكومة المركزية والسلطة المحلية</p> <p>السلطة المحلية</p> <p>السلطة المحلية ومراكز التدريب المعنية</p> <p>السلطة المحلية</p>	<p>عاجل</p> <p>عاجل</p> <p>عاجل</p> <p>عاجل</p> <p>عاجل</p> <p>عاجل</p>	<p>تنفيذ اتفاق الرياض والانتقال لمرحلة الاستقرار السياسي والاقتصادي.</p> <p>عودة الحكومة للعاصمة الاقتصادية عدن وممارسة مهامها.</p> <p>تمكين الكادر الكفو والمخلص بهدف موائمة تنفيذ الخطط التنموية وتحقيق الأهداف المحددة.</p> <p>الإعلان عن خطة حكومية تدريبية مزمنة وشاملة لمختلف المؤسسات الحكومية.</p> <p>تدريب الكادر الوظيفي بالكامل بالتعاون مع مراكز التدريب المتخصصة ومؤسسات التمويل الدولية.</p> <p>تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص</p>	<p>١- استمرار توزيع المناصب حسب نظام المحاصصة. عدم وجود توجه حقيقي نحو مكافحة الفساد المالي والإداري. فشل تنفيذ اتفاق الرياض واستمرار المواجهات العسكرية بين المجلس الانتقالي والحكومة الشرعية.. استمرار اليمن كميدان تصفيات دولية وسباق استثماري دولي.</p>	<p>١- تمتلك مدينة عدن العديد من كفاءات التنظيم الإداري للمنشآت الحكومية والخاصة، منها من يعمل وكثيرون ينتظرون فرص الالتحاق بالعمل، ويتحلون بالنزاهة والإخلاص.</p> <p>٢- يمكن من خلال النداءات والمطالبات المستمرة من قبل منظمات المجتمع المدني بعدن تحقيق التطوير الحكومي اللازم للتطوير الحكومي وضرورة إفساح المجال للمشاركة الفاعلة للقطاع الخاص.</p> <p>٣- يوجد في المدينة مراكز تدريب محلية وأجنبية (حكومية وخاصة) يمكن الاعتماد عليها في تدريب الكادر الإداري المستهدف.</p>